الأردن يعلق نشاط بورصة عمان لحين إشعار آخر

علّق الأردن نشاط بورصة عمّان، اعتبارا من أمس الثلاثاء وحتى إشعار آخر، مدفوعا بازدياد حالات الإصابة بفيروس كورونا في المملكة. وبموجب القرار الصادر عن رئاسة الوزراء، فإنه وبناءً على تنسيب مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، سيتم تعليق نشاط سوق عمان اعتبارا من الثلاثاء.

يأتي القرار، لحماية المتداولين والشركات الأردنية من الآثار السلبية الكبيرة التي تشهدها الأسواق المالية العالمية، بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد عالمياً.

والإثنين، انخفض مؤشر بورصة عمان، إلى 1668.18 نقطة، بانخفاض نسبته (0.44 بالمئة). وكانت البورصة سجلت، الأحد، تراجعا قياسيا بلغت نسبته 4.48 بالمئة، ليسجل أدنى مستوى منذ 17 عاما.

وأعلن الأردن أمس الثلاثاء تسجيل 4 إصابات جديدة بفيروس كورونا، ليرتفع العدد الإجمالي للإصابات إلى 33.

البورصة تعاود الارتفاع مجدداً.. والمؤشر العام يربح 18.7 نقطة

أنهت بورصة الكويت جلسة تعاملات أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 18.7 نقطة ليبلغ مستوى 4475.18 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.42 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 213.3 مليون سهم تمت عبر 13503 صفقات بقيمة نقدية بلغت 49.7 مليون دينار (نحو 168.9 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 36.37 نقطة ليبلغ مستوى 4023.3 نقطة بنسبة تراجع بلغت 0.90 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 86.5 مليون سهم تمت عبر 2731 صفقة بقيمة نقدية بلغت 3.6 مليون دينار (نحو 12.2 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 46.2 نقطة ليبلغ مستوى 4707.3 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.99 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 126.8 مليون سهم تمت عبر 10772 صفقة بقيمة نقدية بلغت 46.13 مليون دينار (نحو 156.8 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 45.2 نقطة ليبلغ مستوى 3938.01 نقطة بنسبة تراجع بلغت 1.1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 77.8 مليون سهم تمت عبر 2314 صفقة بقيمة نقدية 3.2 مليون دينار (نحو 6.6 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (المباني) و(كميفك) و(معادن) و(سنام) اما شركات (اهلي متحد) و(بيتك) و(المستثمرون) و(بنك وربة) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (وثاق) و(الامتياز) و(وربة كبيتل) و(مواشي) الأكثر انخفاضا.

وشهدت الجلسة إعلانا عن ترسية مناقصة على شركة نقل وتجارة المواشي بقيمة 4.5 مليون دينار (نحو 15.3 مليون دولار) خلال الربع الثاني من عام 2020 تتعلق بتوريد ماشية حية لمصلحة إحدى الشركات الخليجية.

كما شهدت الجلسة إعلانا من بورصة الكويت حول تعطيل التداولات يوم 22 مارس الجاري في مناسبة يوم الإسراء والمعراج على أن تستأنف حركة التعاملات يوم 23 الجاري.

مستعدون لمواكبة المستجدات

«المطاحن»: مستمرون في تلبية كافة احتياجات المستهلكين

مطلق الزايد

أكدت شركة مطاحن الدقيق والمخابز استمرارها في تلبية احتياجات المستهلكين وتوفير مخزون كاف من جميع المنتجات في الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية واستعدادها الدائم لمواكبة أي مستجدات وفق خطة طوارئ معمول بها سابقا.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة مطلق الزايد أمس الثلاثاء إن الشركة تحمل على عاتقها مهمة تحقيق الأمن الغذائي للبلاد وتمكنت في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) من تحقيق إنجازات واضحة على الصعد الإنتاجية كافة.

وأوضح الزايد أن إنتاج وتوزيع شركة المطاحن من الخبز العربي ارتفع خلال هذه الأزمة إلى ما يقارب الضعف خلال الفترة بين 12 و 15 مارس الجاري مقارنة بالعام الماضي مبينا أن الكميات المسلمة للجمعيات التعاونية ومراكز التوزيع والأكشاك خلال هذه الفترة بمعدل يومي بلغ نحو سبعة ملايين من الخبز العربي ونحو مليونين من الخبز الأوروبي.

وذكر أن إنتاج وتوزيع الشركة من أكياس الطحين وزن 50 كيلوغراما خلال الفترة بين 12 و15 مارس الجاري بلغ 1338 طنا بما يعادل 17.1 مليون خبزة، مبينا أن إنتاج وتوزيع الشركة من طحين التنور بلغ نحو 217 طنا بما يعادل 1.6 مليون خبزة.

وقال إن إجمالي الخبز الموزع بأنواعه خلال تلك الفترة بلغ 54.7 مليون خبزة مما أدى إلى تحقيق انخفاض على طلب الخبز والاكتفاء وتلبية احتياجات المستهلك.

وأسست شركة المطاحن عام 1961 وبدأت نشاطها الصناعي عام 1965 واندمجت عام 1986 مع شركة المخابز الكويتية ليصبح اسمها بعد ذلك (شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية).

«النفط الكويتي» يسجل 32.16 دولاراً

سجل سعر برميل النفط الكويتي 32.16 دولار وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وعالميا انخفضت أسعار النفط لما دون 30 دولارا للبرميل إذ تفاقم تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) في أنحاء العالم خلال عطلة نهاية الأسبوع مما دفع الحكومات والشركات إلى اتخاذ إجراءات بإغلاق الأبواب ووقف الأنشطة في حين يبدو الاقتصاد العالمي في طريقه نحو الركود.

وهبط خام برنت 3.35 دولار بما يوازي 10 في المئة إلى 30.50 دولار للبرميل في حين تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.08 دولار أو 6.6 في المئة إلى 29.65 دولار للبرميل. وتسبب تفشي فيروس كورونا المستجد الذي أصاب نحو 170 الف شخص وأودى بحياة نحو 6700 في هبوط سريع لأسعار النفط بلغ 50 في المئة منذ بداية العام.

وخفضت الكثير من الهيئات المتخصصة توقعاتها للطلب على الخام إذ يعطل فيروس كورونا المستجد نشاط الشركات والسفر والحياة اليومية.

إلى ذلك خفض البنك المركزي الأمريكي سعر الفائدة الرئيسي إلى قرب الصفر مما أطلق عمليات تيسير غير مخططة من عدة بنوك مركزية في أنحاء العالم. وهوت الأسهم الامريكية بشدة مسجلة أسوأ أداء لها منذ انهيار الأسواق عام 1987 رغم المحفزات النقدية الضخمة التي أطلقها الاحتياطي الفيدرالي للحد من تباطؤ النمو الذي سببته جائحة (كوفيد – 19).

وتعهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الجمعة الماضي بملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي إلى آخره مستغلا التراجع الحاد في الأسعار.

«أرامكو»: قادرون على تحمل انخفاض أسعار النفط المتزايدة لأجل طويل

قال أمين الناصر الرئيس التنفيذي لـ«أرامكو السعودية»، أكبر شركة نفط في العالم، إن الشركة قادرة على الاستمرار في ظل أسعار شديدة الانخفاض للنفط، ولفترة طويلة.

وأضاف الناصر في مؤتمر عبر الهاتف، للتعليق على النتائج المالية للشركة في 2019: «الشركة ستقوم بسحب 300 ألف برميل يوميا من مخزونات النفط، للوصول إلى مستوى قياسي للإمدادات في أبريل».

وسجلت أرباح «أرامكو السعودية» خلال 2019 330.7 مليار ريال (88.2 مليار دولار)، وهي أول أرباح معلنة بعد إدراج الشركة في البورصة المحلية ديسمبر الماضي.

والأسبوع الماضي، أعلنت الشركة زيادة إمداداتها النفطية إلى 12.3 مليون برميل يوميا، بزيادة 300 ألف برميل يوميا عن طاقتها الإنتاجية القصوى؛ ووجهت الحكومة الشركة لاحقا، لرفع طاقتها الإنتاجية القصوى إلى 13 مليون برميل يوميا.

جاء ذلك عقب فشل اتفاق «أوبك+» على تعميق خفض الإنتاج بواقع 1.5 مليون برميل يوميا بعد معارضة روسيا للاقتراح. وقال الناصر: «الشركة تدرس ما إذا كان بمقدورها مواصلة إنتاج النفط بالطاقة القصوى بعد أبريل».

باستثناء المركزي العماني.

البنوك المركزية بدول الخليج تخفض أسعار الفائدة

أعلنت البنوك المركزية في كل من السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر، خفضا فوريا بأسعار الفائدة للمرة الثانية في أقل من أسبوعين، في أعقاب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي الأمريكي» خفض سعر الفائدة الأساسي، فيما لم يعلن المركزي العماني موقفه حتى الآن.

وعلى نحو مفاجئ، خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، الأحد، أسعار الفائدة بين صفر و0.25 بالمئة، وهو الخفض الثاني خلال مارس الحالي، وعند مستويات ما بعد الأزمة المالية العالمية في 2008.

وهدفت البنوك المركزية من قرار خفض أسعار الفائدة، إلى التحوط من الآثار السلبية لفيروس كورونا على النشاط الاقتصادي في المدى القريب.

وكانت البنوك المركزية في دول الخليج تفاعلت مع قرار الفيدرالي السابق في 3 مارس الجاري، بخفض أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية.

النقد العربي

وأصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، قرارا بخفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس من 1.75 بالمئة إلى 1 بالمئة. وذكر المركزي السعودي أنه تم خفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس من 1.25 بالمئة إلى 0.50 بالمئة، بغرض الحفاظ على الاستقرار النقدي في ظل التطورات العالمية الأخيرة.

مصرف الإمارات

وفي خطوة مماثلة، خفض مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة على شهادات الإيداع المصدرة من قبله ولفترة استحقاق (أسبوع واحد)، بـ75 نقطة أساس، فيما أبقى على سعر الخصم دون تغيير.

وأوضح مصرف الإمارات أنه خفض أيضا سعر تسهيلات الإقراض وتسهيلات المرابحة المغطاة بضمان بـ50 نقطة أساس، إلى 50 نقطة أساس فوق سعر إعادة الشراء (الريبو) لشهادات الإيداع.

وتمثل شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي للبنوك العاملة في الإمارات، أداة السياسة النقدية التي يتم من خلالها نقل آثار تغيير أسعار الفائدة إلى النظام المصرفي.

في ظل تفشي عدوى «كورونا» وتدهور أسعار النفط

«المركز»: الكويت بحاجة إلى تبني إستراتيجية للتعافي السريع من الكوارث

- تحظى الكويت باحتياطيات مالية كبيرة تتيح لها التصدي لمثل هذه التحديات بكفاءة
- مطلوب خطة للتعافي السريع للسيطرة على المخاوف والحد من الآثار السلبية
- انهيار أسعار النفط دلالة على نقلة جذرية في آلية تحكم العديد من الأطراف
- بقاء النفط مصدر الدخل الرئيسي لاقتصاديات دول الخليج نموذج اقتصادي غير مستدام

قال المركز المالي الكويتي «المركز» أن الكويت قد تعرضت لأزمتين في الوقت نفسه هما أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) والتراجع الحاد في أسعار النفط. ولذلك، فإن الكويت بحاجة إلى تبني استراتيجية للتعافي السريع من الكوارث.

إستراتيجية التعافي

أحدث فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) حالة من الذعر في جميع أنحاء العالم،ولم تكن الكويت بمنأى عنها. ومن هذا المنطلق، يتوجب العمل على إدارة هذه الأزمة من خلال تبني استراتيجية للتعافي من الكوارث، التي من شأنها تمكين الكويت من معالجة المشاكل بأسلوب أكثر تنظيماً.

وعند تصميم الاستراتيجية بشكل سليم، يسهل استئناف الخدمات بعد الأزمة. وتعد خطة الاتصال خلال الأزمات جزءاً لا يتجزأ من الخطة الوطنية لإدارة الكوارث، حيث يمكن للتواصل الواضح والسريع أن يساهم في تهدئة المخاوف بسهولة ويتيح للأفراد فرصة الرجوع إلى الحياة الطبيعية في أسرع وقت.

وعلى الرغم من أن الخطة المقترحة تتعلق بأزمة الكورونا، إلا أن مبدأ صياغة خطة وطنية لإدارة الكوارث يجب أن يكون أمراً دائماً لتتمكن الدولة من مواجهة أي أزمة في المستقبل بأقل الخسائر.

ولقد تراجع سعر خام النفط الخام بنسبة تناهز 30% إلى 36 دولاراً للبرميل، في ظل ترقب خبراء السوق لمزيد من التراجع مستقبلاً.

وكان هذا التدهور الكبير نتيجة قرار المملكة العربية السعودية زيادة إنتاجها وحجم العرض وخفض السعر من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق. وأقدمت المملكة على هذه الخطوة بعد أن رفضت روسيا الاتفاق على مزيد من خفض الإنتاج، بعد أن أصبح تفشي فيروس كورونا يهدد حجم الطلب العالمي.

وكانت خطوة المملكة مفاجئة من ناحية التوقعات والتوقيت خاصة مع تراجع الطلب العالمي الذي أثار مخاوف الركود الاقتصادي. ونتذكر هنا ما حدث في العام 2014، عندما اتبعت المملكة استراتيجية زيادة الإنتاج بغية التصدي لإنتاجالنفط الصخري، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تنجح.

الحقيقة أن حرب تحطيم الأسعار هذه لن تشهد منتصرين بقدر ما سوف يعاني منها العديد من الخاسرين. وبينما تصب هذه السياسة في مصلحة كبار الدول المستهلكة للنفط، مثل الصين والهند، فإن خفض سعر النفط على خلفية ضعف الطلب يلحق الضرر البالغ بالدول المصدرة للنفط، بما في ذلك الكويت.

ويرى محللون أن سعر النفط الجديد يضر منتجي النفط الصخري الأمريكي بشدة، وهم يعانون بالفعل من أزمات مالية كبيرة. وتبلغ إسهامات شركات الطاقة الأمريكية في إجمالي إصدارات سوق السندات المتعثرة منسبه 11 بالمئة.

التداعيات على الكويت

وعند تناول أثر هذا التراجع الحاد المباغت في أسعار النفط على الاقتصاد الكويتي تحديداً، نجد أن الأثر الأكثر وضوحا هو اتساع فجوة عجز الموازنة. وسوف يؤثر انخفاض سعر النفط كذلك في أداء سوق الأسهم. وفي حين حقق مؤشر السوق الأول لبورصة الكويت مكاسب بلغت 12.3 بالمئة (2018) و37.3 بالمئة (2019) على التوالي، إلا أن خسائره بلغت منذ بداية العام 2020 وحتى الآن 24.6%، منها خسارة قدرها 19.3% في يومي 8 و9 مارس فقط. كما أن هذا الواقع الجديد سيلقي بظلاله على جهود الكويت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرةسعياً إلى تنويع اقتصادها.

ففي إطار سعيها لتنويع الاقتصاد وخلق المزيد من فرص العمل، تنتظر الحكومة من القطاع الخاص دوراً أكبر في توفيرالوظائف. على أن تراجع سعر النفط يعني وضع قيود على حجم الإنفاق الحكومي بوجه عام والإنفاق على تنفيذ المشاريع بوجه خاص، وهو ما سوف يؤثر سلباً على نمو القطاع الخاص غير النفطي.

وهنا تصبح الكيانات الصغيرة والمتوسطة ضحية حتمية لأنهاسوف تعجز عن تحمل الأزمة، بسببحجمها وأدائها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة تبلغ 3% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر 23% من الوظائف (البنك الدولي، 2016). ومن المؤكد أن تشجيع ورعاية ثقافة ريادة الأعمال ضرورةفي كل وقت لأي مسعى إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن عوائد النفط.

لطالما كان انهيار أسعار النفط جرس إنذار لا يستهان به للاقتصادات المعتمدة على النفط مثل الاقتصاد الكويتي.

والعالم يخطو خطوات واسعة نحو الاعتماد على الطاقة النظيفة، وظهرت في مصادر الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية، مؤشرات تحسن كبير في كفاءة الطاقة ومكاسب التكلفة. وبالتالي،ربما يمر سوق الطاقة بتغيير هيكلي، نشهد فيهتراجعاً متزايداً في اعتماد العالم على النفط. وفي ضوء ذلك، نخطئ إن افترضنا أن لدى الكويت الوقت الكافي والموارد اللازمة للتصدي لذلك الواقع.

إن ما يزيد من صعوبة تحديات الوضع الراهن هو تزامن تفشي العدوى بهذا الفيروس الغامض مع التراجع الحاد في أسعار النفط. ومن المنطق أن نصف كلتا الأزمتين بأنهما مؤقتتين ولكنهما ستتركان في أثرهما تبعات وعواقب يطول أمدها في كل من الرعاية الصحية والإدارة الاقتصادية بدولة الكويت.